المحيط

فى الإرشادات العملية فى الدعاوى المدنية

فى ضوء

ملاحظات التفتيش القضائى والمستخرجة من القوانين
وأحكام النقض والدستورية العليا

ويشتمل على :

١- دعاوى عقود البيع وكافة الالتزامات .
٢- دعاوى تأجير الأماكن والأراضى الزراعية .
٣- دعاوى العمل والتأمينات والتأمين .
٤- دعاوى التعويضات بكافة أنواعها .
٥- دعاوى منازعات الملكية بكافة أنواعها .
٦- الدعاوى التجارية والإفلاس " م ١٧ / ٩٩ " .
٧- دعاوى النقل البرى والبحرى والجوى .
٨- دعاوى الضرائب والرسومات والجمارك والفوائد .
٩- دعاوى الشهر العقارى والسجل العينى .
١٠- قواعد وأحكام المحكمة الاقتصادية .

المستشار الدكتور

عمرو أمير خالد

وكيل إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل
ورئيس محكمة الاستئناف

٢٠١١

المحيط

فى الإرشادات العمليّة فى الدعاوى المدنيّة

فى ضوء

ملاحظات التفتيش القضائى والمستحدث من القوانين
وأحكام النقض والدستورية العليا

ويشتمل على :

١ - دعاوى عقود البيع وكافة الالتزامات .
٢ - دعاوى تأجير الأماكن والأراضى الزراعية .
٣ - دعاوى العمل والتأمينات والتأمين .
٤ - دعاوى التعويضات بكافة أنواعها .
٥ - دعاوى منازعات الملكية بكافة أنواعها .
٦ - الدعاوى التجارية والإفلاس " م ١٧ / ٩٩ " .
٧ - دعاوى النقل البرى والبحرى والجوى .
٨ - دعاوى الضرائب والرسومات والجمارك والفوائد .
٩ - دعاوى الشهر العقارى والسجل العينى .
١٠ - قواعد وأحكام المحكمة الاقتصادية .

المستشار الدكتور

عدلى أمير خالد

وكيل إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل
ورئيس محكمة الاستئناف

٢٠١١

تمهيد

من المعلوم أن الخصوم يقومون بإتمام إجراءات الدعوى من القيام بالإعلان وتقديم ما لديهم من مستندات ومذكرات تحوي أسانيد طلباتهم ودفاعهم وفوعهم وبعد أن تصبح مهيأة للحكم يفصل القاضي فيها.

ثم يلي ذلك دور التفتيش القضائي في حالة التفتيش على القاضي لتقدير درجة كفاية لقاضي ومستوى أدائه.

وعند قيام المفتش القضائي بالتفتيش على القاضي المعني بالتفتيش يتطلب ذلك من المفتش الفحص والتمحيص والفهم فيما أدلى إليه. ولكي يتمكن المفتش من ذلك يتعين عليه ترتيب أوراق القضايا كل نوع على حدة المدني ثم الجنائي وهكذا يرتب أوراق كل قضية بمفردها في حالة وجود أوراق القضية بادئاً بصحيفة الدعوى والإعلانات وما يتعلق به من إعلان بتعجيل الدعوى من الوقف أو الانقطاع أو التجديد من الشطب أو تعديل للطلبات على أن يكون التدرج وفقاً لتاريخ الإجراء.

ثم يرتب محاضر الجلسات وفقاً لتاريخ تداول القضية وعن طريق محاضر الجلسات يتمكن المفتش القضائي من معرفة خط سير الدعوى وما تم فيها من إجراءات.

ثم يرتب مستندات المدعي أولاً ومذكراته ودفاعه ودفوعه، ويلي ذلك مستندات المدعي عليه ومذكراته ودفاعه ودفوعه ثم الخصم المتداخل. ثم ما صدر فيها من أحكام.

وبعد الانتهاء من ترتيب أوراق المدعي على النحو السالف الذكر يبدأ في قراءة أوراقها لكي يتمكن من معرفة مقطع النزاع والتحقق من أن القاضي قد أعطى الدعوى التكييف القانوني السليم ودون أن يتقيد بتكيف الخصوم لها، مع مراعاة أن المحكمة مقيدة في فهم الدعوى بطلبات الخصوم التي يجب في ذات الوقت الالتزام بها عدم الخروج عليها، وذلك أن المحكمة لا تملك تغيير سبب الدعوى والذي هو عبارة عن مجموع الوقائع التي يتمسك بها الخصوم تأييداً لمطالبهم.

ويتعين على المفتش عند قراءة الحكم أن يتأكد أن مدونات الحكم قد تضمنت مايلي:

١- أن صحيفة الدعوى موقعة من محام في الحالات التي يتطلب القانون فيها ذلك.

٢- التأكد من تاريخ إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب وتمام الإعلانات وإعادة الإعلان وذلك لتأكد من مراقبة المواعيد في حالة الدعاوي التي يتعين رفعها في مواعيد معينة كدعاوي الطعون في الاحكام ودعاوي الحيازة.

٣- التأكد من أن القاضي المعني بالتفتيش قد أوضح بالحكم طلبات الخصوم وتعديل الطلبات وأنه اعتد في النهاية بالطلبات الختامية - ثم أن بين أسانيد الخصوم لطلباتهم ومذكراتهم وما تحويه من دفاع ودفوع والرد عليها، وما أثبتوه بمحاضر الجلسات من طلبات ودفاع ودفوع وخلاصة موجزة للأدلة الواقعية في الدعوى وترك ذلك يؤدي كما سنرى عند صياغة المأخذ إلى بطلان الحكم. حيث أنه يتعين على القاضي أن يورد خلاصة موجزة للدفوع والرد على كافة الدفوع مهما كان ظاهر الفساد أو البطلان. وكذلك يتعين عليه الرد على الدفاع الجوهري وهو ما يتغير به وجه الرأي في الدعوى. ويتعين على القاضي عند الفصل في الدعوى أن يتصدى للفصل في الدفوع اولاً إذا قد يكون من بينها ما تنتهي به الدعوى وما يغني عن التصدي لموضوعها.

ويكون التصدي للدفوع الشكلية أولاً وهي التي تتعلق بشكل الخصومة وإجراءاتها ثم ينتقل للتصدي للدفوع الموضوعية مثل الدفع بالتقادم.

وعلى هذا سوف تقسم هذه الدراسة إلى سبعة فصول. وسوف نتعرض في كل فصل بداية للمآخذ القضائية التي استقر عليها التفتيش القضائي. ثم ندعم ذلك بالمستحدث من أحكام النقض ثم أعقبت ذلك بتدوين احكام المحكمة الدستورية العليا وذلك في كل فرع من فروع هذه الدراسة وذلك في كل من الفصول الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي جعل القضاء بالحق من نوره الحق، وجعل العدل اسماً من اسمائه سبحانه وتعالى، فقال: «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل». وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه: «إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل، علم لما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم على الخصم، واقتداء بالأئمة، ومشاركة أهل العلم والراي».

وإيماناً منا بالجهد والبحث المتواصل الذي يبذله السادة الزملاء القضاة في الفصل في الكم الكبير من القضايا المعروضة عليهم بكافة أنواعها. ولتشرفي بالعمل في حقل التفتيش القضائي منذ أكثر من ٢٠ سنة، فقد قمت بتجميع المأخذ القضائية المتناثرة في العديد من تقارير التفتيش القضائي في كل فرع من فروع القانون وقمت بتدوينها ثم ألحقت بكل فرع من المأخذ ما يدعمه من المستحدث من أحكام محكمة النقض، حتى تكون تحت بصر جميع من يعمل بالحق القانوني وكذلك أحكام المحكمة الدستورية العليا.

وقد وضعت الملاحظات القضائية بصيغة موجزة بالصياغة التي صدرت من لجان التفتيش القضائي متضمنة القاعدة القانونية والخطأ الذي وقع في الحكم وتصويبه مدعمين ذلك بأحدث أحكام محكمة النقض، وذلك لتجنب الوقوع في هذا الخطأ مستقبلاً.

هذا ومن الفضل أن ينسب الفضل إلى أهله، وينسب الفضل في جمع هذه الملاحظات إلى جهد السادة الزملاء العاملين بحقل التفتيش القضائي فهناك جهد

سابق وضع الأسس وجهد حاضر عاون في الإنجاز من رجال التفتيش القضائي ومستشاري محكمة النقض ورجال الفقه القانوني.

ونود أن نشير في هذه المقدمة إلى حديث رسول الله ﷺ القائل:

«إنها أمانة وأنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها».

والله ولي التوفيق

المستشار الدكتور

عدلي أمير خالد

وكيل إدارة التفتيش القضائي

بوزارة العدل

ورئيس محكمة الاستئناف

الفهرس

الموضوع	ص
المبادئ الأساسية في العقود بوجه عام	٥
أركان العقد	٥
آثار العقد	٧
أ – آثار العقد من حيث الأشخاص	٧
ب– آثار العقد من حيث الموضوع	٨
بطلان العقد	١٠
آثار البطلان	١١
جزاء الإخلال بالعقد	١١
فسخ العقد	١٣
المآخذ في العقود بصفة عامة	١٤
المستحدث من أحكام النقض في العقود	٣٦
أركان العقد	٣٦
أثر العقد	٣١
فسخ العقد	٣٣
بطلان العقد	٣٦
عقد البيع	٤١
بعض أنواع العقود	٤٣
أ – المآخذ في عقد البيع	٤٧
ب – المستحدث من أحكام النقض في البيع	٥١

الموضوع	ص
شروط الانعقاد	٥١
بيع ملك الغير	٥١
تعيين مقدار البيع	٥٢
التزامات البائع	٥٤
التزامات المشتري	٥٧
آثار البيع	٥٩
بعض أنواع البيوع	٦٤
دعوى صحة ونفاذ عقد البيع	٧٢
مدى قبول الدعوى بصحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية إذا ورد التصرف من الوارث على عين من أعيان التركة	٧٥
أهم الفروق بين النظامين	٧٧
أ – المأخذ في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع	٧٨
ب– المستحدث من أحكام النقض	٩٢
– شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد	٩٤
– حجية الحكم الصادر بصحة ونفاذ العقد	٩٧
أحكام متنوعة	٩٩
دعوى صحة التوقيع	١٠٢
أ – المأخذ في دعوى صحة التوقيع	١٠٤
ب– المستحدث في أحكام النقض	١٠٧
تسليم المبيع	١١٠
أ – المأخذ في التسليم	١١٣
ب– المستحدث من أحكام النقض في التسليم	١١٧
تسليم المبيع	١١٨

الموضوع	ص

عقد الصلح ١٣١

أ – المآخذ في عقد الصلح ١٣٤

ب– المستحدث من أحكام النقض في عقد الصلح ١٣٨

الفصل الثاني

خصائص الملكية وقيودها

تعريف حق الملكية وخصائصها ١٣٧

قيود الملكية ١٣٨

(أ) القيود القانونية ١٣٨

١– القيود الخاصة بالطريق العام (حق المرور) ١٣٨

٢– القيود الخاصة بالمسافات ١٣٩

المطلات ١٣٩

المناور ١٤٠

٣– قيود مضار الجوار غير المألوفة ١٤٠

(ب) القيود الإدارية (شروط المنع من التصرف) ١٤٠

أ – المأخذ فى الملكية ١٤١

ب– المستحدث من أحكام النقض فى الملكية ١٤٣

ملكية الأراضى ودعوى الملكية ١٤٣

إثبات الملكية ١٤٤

أثر التسجيل ١٤٦

ملكية الدولة ١٤٨

القيود الواردة على الملكية ١٥١

الموضوع	ص
خطر تملك الأجانب العقارات المبنية والأراضى الفضاء	١٥٢
مسائل متنوعة فى الملكية	١٥٣
نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة	١٥٥
المآخذ في نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة	١٥٥
فى تقرير المنفعة العامة	١٥٥
فى الفصل فى المعارضات والطعون	١٥٧
فى الاستيلاء المؤقت على العقارات	١٥٩
أحكام عامة ووقتية	١٦١
المآخذ فى نزع الملكية والاستيلاء	١٦٣
التعويض فى نزع الملكية تلزم به الجهة المستفيدة	١٦٣
يقتصر دور المحكمة فى تقدير التعويض فى نزع الملكية	١٦٣
تقدير التعويض من تاريخ الإستيلاء إلى حين أدائه	١٦٤
الحق فى استرداد العقار المغصوب لمشروعات الحكومة	١٦٤
الملكية الشائعة	١٦٥
أ- المآخذ فى الملكية الشائعة	١٦٧
ب- المستحدث من أحكام النقض فى الملكية الشائعة	١٧١
إدارة المال الشائع	١٧١
قسمة المهايأة	١٧٢
دعوى القسمة	١٧٥
أسباب كسب الملكية	١٨٠
١- الاستيلاء	١٨٠
٢- الميراث	١٨٠

الموضوع	ص
٣- الوصية	١٨٠
٤- الالتصاق	١٨٠
٥- العقد	١٨٠
نقل الملكية بالعقد فى المنقول والعقار	١٨٢
١- نقل الملكية بالعقد فى المنقول	١٨٢
٢- نقل الملكية بالعقد فى العقار	١٨٣
أ- فى قانون تنظيم الشهر العقارى	١٨٤
ب- فى قانون السجل العينى	١٨٩
المأخذ فى السجل العينى والشهر العقارى	٢٠٠
الميراث كسبب من أسباب كسب الملكية	٢٠٤
المأخذ فى كسب الملكية بالميراث	٢٠٥
كسب الملكية بالوصية	٢٠٨
قانون الوصية	٢١٦
كسب الملكية بالالتصاق	٢٢٨
دعوى الشفعة	٢٣١
شروط الأخذ بالشفعة	٢٣١
أ - المأخذ فى الشفعة	٢٣٦
ب- المستحدث من أحكام النقض فى الشفعة	٢٣٠
ماهية الشفعة	٢٣٠
الحق فى الشفعة	٢٣٠
البيع موضوع الشفعة	٢٣٣
ملكية الشفيع	٢٣٦

الموضوع	ص
إجراءات الأخذ بالشفعة	٢٣٦
ايداع الثمن	٢٣٨
الخصوم في دعوى الشفعة	٢٣٨
توالى البيوع	٢٣٩
آثار الأخذ بالشفعة	٢٤٠
اكتساب الملكية بالحيازة	٢٤١
عناصر الحيازة	٢٤١
حماية الحيازة (دعاوى الحيازة الثلاث)	٢٤٢
اثر الحيازة فى اكتساب الملكية	٢٤٣
التقادم المكسب	٢٤٣
الحقوق الجائز اكتسابها بالتقادم	٢٤٥
وقف التقادم	٢٤٥
انقطاع التقادم	٢٤٥
إعمال التقادم المكسب وآثاره	٢٤٧
أ – إعمال التقادم	٢٤٧
١– وجوب التمسك بالتقادم	٢٤٧
٢– النزول عن التقادم المكسب	٢٥٠
ب– آثار التقادم المكسب	٢٥١
ثانياً– الأثر الرجعى للتقادم المكسب	٢٥٢
أ – المآخذ فى تملك العقار بوضع اليد المكسب	٢٥٤
المستحدث من أحكام النقض فى الحيازة	٢٦٥
اكتساب الملكية بالحيازة	٢٦٥

الموضوع	ص
التحقق من توافر الشروط القانونية للحيازة	٢٦٧
دعاوى الحيازة	٢٦٨
ضم حيازة السلف إلى الخلف	٢٧٢
حيازة الشريك للحصة الشائعة	٢٧٣
النزول عن الحق فى التقادم المكسب	٢٧٤
التقادم الخمسى	٢٧٤
التقادم المسقط	٢٧٦
أ – المأخذ فى التقادم المسقط	٢٨٢
ب– المستحدث من أحكام النقض فى التقادم المسقط	٢٨٦

الفصل الثالث

دعاوي الإيجارات

١– ايجار الأماكن	٢٩٥
تدرج القوانين	٢٩٥
قانون رقم ١٩٩٦/٤ وأحكام المحكمة الدستورية	٢٩٦
أ – المأخذ فى دعاوى أيجار الأماكن	٣٢٠
ب– المستحدث من أحكام النقض فى الإيجارات	٣٤٦
إبرم عقد الإيجار	٣٤٦
آثار عقد الإيجار	٣٤٧
إثبات العلاقة الإيجارية	٣٤٨
سريان عقد الإيجار فى حق المالك الجديد، نطاقه	٣٤٩
التزامات الطرافين	٣٥٠

الموضوع	ص
أثر التعرض للمستأجر فى الإنتفاع بالعين المؤجرة	٣٥٠
إيداع الأجرة المستحقة خزينة العوائد أو الوحدة المحلية م ٣٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧هلاك العين المؤجرة	٣٥٠
فسخ العقد وإنفساخه وإنتهائه	٣٥٢
أثر التنبيه بالإخلاء	٣٥٤
إيجار ملك الغير	٣٥٥
الوضع الظاهر	٣٥٦
الحراسة وأثرها على الإيجار	٣٥٧
تأجير المال الشائع	٣٥٧
إيجار أملاك الدولة	٣٦٠
تحديد الأجرة	٣٦٢
الطعون فى قرارات مجلس المراجعة	٣٦٥
أسباب الإخلاء	٣٦٧
الإخلاء لعدم سداد الأجرة	٣٦٩
شروط التكليف بالوفاء	٣٦٩
تكرار التأخر	٣٧٠
حظر ابرام أكثر من عقد إيجار	٣٧٤
تغيير فى وجه استعمال العين المؤجرة	٣٧٥
التنازل عن الإيجار	٣٧٧
ترك العين المؤجرة	٣٧٨
التأجير من الباطن	٣٧٩
الاستثناءات الواردة على أسباب الإخلاء	٣٨١

الموضوع	ص
تأجير جزء من العين	٣٨١
التأجير المفروش	٣٨٣
امتداد العقد في القانون	٣٨٤
إيجارات متنوعة	٣٨٥
انتهاء عقود التأجير للأجانب	٣٨٦
الإضافة والتعلية	٣٨٨
المنشآت الآيلة للسقوط	٣٨٨
دعوى إخلاء العقار للهدم الكلى	٣٨٩
تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة	٣٩١
قانون البناء الموحد	٣٩٧
الإيجار فى القانون الزراعى	[illegible]
الإستغلال الزراعى	[illegible]
نطاق تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى	[illegible]
١ – إثبات عقد أيجار الأراضى الزراعية	[illegible]
آثار عقد أيجار الأراضى الزراعية	[illegible]
التزامات المؤجر	٤١٢
التزامات المستأجر	٤١٢
انتقال الإيجار إلى خلف المؤجر	٤١٣
نزول المستأجر عن الإيجار أو قيامه بالتأجير من الباطن	٤١٣
انقضاء عقد إيجار الأراضى الزراعية	٤١٣
اثار انتهاء عقد إيجار الأراضى الزراعية	٤١٥
٢– عقد المزارعة	٤١٥

الموضوع	ص
انقضاء عقد المزارعة	٤١٦
اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل فى بعض المنازعات	٤١٧
العودة الى القانون المدنى بصدور القانون رقم ١٩٩٢/٩٦	٤١٩
أ – المآخذ فى ايجار الأراضى الزراعية	٤٢٦
ب– المستحدث من أحكام النقض فى إيجار الأراضى الزراعية	٤٣٨

الفصل الرابع

دعاوي التعويض والمطالبة بالمنقولات أو الأموال

دعاوى التعويض	٤٤٧
١ – المسئولية عن الأفعال الشخصية	٤٤٨
أ – الخطأ	٤٤٨
ب– الضرر	٤٤٩
جـ– علاقة السببية	٤٥٠
تقدير دعاوي التعويض	٤٥٠
٢ – المسئولية عن عمل الغير	٤٥١
٣ – المسئولية عن الأشياء	٤٥٢
أ – المآخذ فى التعويض	٤٥٣
ب – المستحدث فى أحكام النقض فى التعويض	٤٨٣
التعويض عن الضرر المادى	٤٨٥
دعوى التعويض	٤٨٧
تقدير التعويض	٤٨٨
المسئول عن التعويض	٤٨٩

الموضوع	ص
تقادم دعوى التعويض	٤٩١
دعوى الرجوع	٤٩٢
بعض صور التعويض	٤٩٣
التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة	٤٩٦
الخطأ المرفقي	٤٩٦
مسئولية المتبوع (دعوى الرجوع)	٤٩٧
مسئولية حارس الأشياء	٤٩٧
المسئولية عن النشر	٤٩٩
التضامن	
المآخذ فى التضامن	
الإثراء بلا سبب	
المآخذ فى الإثراء بلا سبب	
المطالبة بالمنقولات أو بمبالغ مالية	
المآخذ فى المطالبة بمبالغ مالية أو منقولات	٥١٦
المطالبة بأتعاب المحاماه	٥١٩
دعوى الريع	٥٢١
المآخذ فى دعوى الريع	٥٢٢

الفصل الخامس

الدعاوي العمالية والتأمينات

الدعاوي العمالية	٥٢٧
تطبيق قانون العمل من حيث الزمان والمكان	٥٣٠

الموضوع	ص
عقد العمل الفردى	٥٣١
تعريف عقد العمل الفردى	٥٣١
مدة العقد	٥٣٢
الأجـــر	٥٣٣
شكل عقد العمل وإثباته	٥٣٦
إثبات عقد العمل	٥٣٦
آثار عقد العمل	٥٣٧
حقوق العامل وصاحب العمل	٥٣٧
التحقيق من العمال ومساءلتهم	٥٣٨
لائحة تنظيم العمل	٥٣٨
شروط مساءلة العامل تأديبياً	٥٣٩
الجزاءات التأديبية	٥٣٩
الجزاءات التى يجوز لصاحب العمل توقيعها على العامل	٥٤٠
حالة فقد أو إتلاف مهمات بخطأ العامل	٥٤١
حالة وقف العامل أو فصله	٥٤١
حالة وقف العامل	٥٤٢
فصل العامـل	٥٤٣
إنتهاء علاقة العمل	٥٤٤
إنتهاء العمل للمرأة العاملة	٥٤٦
نظام التوجيه والتدريب المهنى والتدرج	٥٤٨
تنظيم عمل الأجانب	٥٤٩
رفع الدعوى العمالية	٥٥٠

الموضوع	ص
تشكيل المحكمة العمالية وتحديد اختصاصها	٥٥٢
تسوية النزاع ودياً	٥٥٤
المصروفات القضائية	٥٥٥
النفاذ المعجل	٥٥٥
التقادم	٥٥٥
التضامن	٥٥٥
علاقات العمل الجماعية	٥٥٨
إغلاق المنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها	٥٥٩
إنهاء عقد العمل لأسباب إقتصادية	٥٦٠
حق الإضراب السلمى	٥٦١
الفصل منازعات العمل الجماعية	٥٦٣
تشكيل هيئة التحكيم فى منازعات العمل الجماعية	٥٦٤
نظر النزاع أمام هيئة التحكيم وإصدار الحكم	٥٦٤
الطعن بالنقض فى حكم هيئة التحكيم	٥٦٧
أولاً – الطعن بالنقض بصفة عامة	٥٦٧
الأحكام القابلة للطعن بالنقض	٥٦٨
ثانياً – إجراءات التحكيم المقررة بالقانون رقم ٢٧/ ١٩٩٤	٥٦٨
تفسير وتصحيح أحكام هيئة التحكيم	٥٧٢
الأشكال فى حكم هيئة التحكيم	٥٧٣
التحكيم الخاص	٥٧٥
نظام العاملين فى الشركات القابضة	٥٧٦
تحديد المقصود بقطاع الأعمال	٥٧٦

الموضوع	ص
تأسيس الشركة القابضة	٥٧٨
إدارة الشركة القابضة	٥٧٩
تكوين الجمعية العامة للشركة واختصاصها	٥٨١
تحديد الشركات التابعة للشركات القابضة وإدارتها	٥٨٣
نظام العاملين فى الشركات القابضة والشركات التابعة	٥٨٤
إنهاء خدمة العامل	٥٨٤
الفصل فى المنازعات التي تقع بين الشركات وغيرها	٥٨٦
أحكام النقض فى التحكيم	٥٨٨
المستحدث فى أحكام النقض فى الدعاوى العمالية	٥٩٠
علاقة عمل	٥٩٠
الترقيـــة	٥٩٤
التسكين	٥٩٥
التسوية	٥٩٦
التقـادم	٥٩٧
الاختصاص	٦٠٤
الإدارات قانونية	٦٠٤
نقل العامل	٦٠٦
الانقطاع عن العمل	٦٠٧
انتهاء الخدمة	٦٠٧
إنهاء العقد	٦٠٨
البدلات	٦٠٩
فصل العامل	٦١١

الفصل السادس

الأعمال التجارية والتجار

الأعمال التجارية والتجار ٦٩٧

التاجـر ٦٩٧

مسك الدفاتر التجارية ٦٩٨

السجل التجاري ٦٩٩

المحل التجاري ٦٩٩

الأعمال التجارية ٦٩٩

الأوراق التجارية ٧٠٥

١– الكمبيالة ٧٠٥

٢– السند الإذني ٧١٢

٣– الشيك ٧١٤

الأحكام المشتركة فى قانون التجارة ٧٢٤

جرائم الشيك في قانون التجارة ٧٢٦

المستحدث من أحكام النقض فى جريمة الشيك ٧٢٩

تعريف الشيك وبياناته ٧٢٩

بيانات الشيك ٧٢٩

عبء إثبات الشيك ٧٣١

تداول الشيك وتسليمه ٧٣١

الشيك على بياض ٧٣٢

زمان وقوع الجريمة ٧٣٣

الموضوع	ص
الشركات التجارية	٧٣٤
القوانين المعدلة لقانون التجارة الجديد	٧٤١
شركات قطاع الأعمال	٧٤٤
أ- المآخذ فى الأوراق التجارية	٧٤٧
ب- المستحدث من أحكام النقض فى التجارى	٧٥٠
أوراق تجارية	٧٥٠
بنـــوك	٧٥١
أحكام متنوعة	٧٥٢
بيع المحل التجارى	٧٥٣
٤- الأعمال التجارية بالتبعية	٧٥٤
شركات	٧٥٤
الإفلاس	٧٥٦
تحقيق الديون	٧٥٩
الصلح الواقى	٧٧١
شروط الحكم بإشهار الإفلاس	٧٧٦
الحكم بإشهار الإفلاس	٧٧٩
طرق الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس	٧٨١
آثار الحكم بإشهار الإفلاس	٧٨٣
نموذج لحكم بشهر الإفلاس	٧٨٥
أ - المآخذ فى دعاوى الإفلاس	٧٩٢
ب- المستحدث من أحكام النقض فى الإفلاس	٧٩٧
عقود النقل	٨١٠

الموضوع	ص
١- عقد النقل البرى	٨١١
أ- عقد نقل البضائع	٨١١
ب- عقد نقل الأشخاص	٨١٥
المستحدث من أحكام النقض فى النقل البرى	٨١٧
٢- عقد النقل البحرى	٨٢٤
أولاً عقد النقل البحرى للبضائع	٨٢٥
ثانياً عقد النقل البحرى للأشخاص	٨٣٠
المستحدث من أحكام النقض فى النقل البحرى	٨٣٢
٣- عقد النقل الجوى	٨٥٨
المستحدث من أحكام النقض فى النقل الجوى	٨٧٢
المآخذ فى النقل البحرى والجوى والبرى	٨٨١
قواعد وأحكام المحكمة الاقتصادية	٨٨٤
تحديد اختصاص المحاكم الاقتصادية فى المسائل المدنية	٨٨٧
هيئة التحضير	٨٩١
الطعن فى أحكام المحكمة الاقتصادية	٩٠١

الفصل السابع

دعاوي الضرائب والرسوم والفوائد

دعاوى الضرائب	٩٠٧
الأحكام الصادرة فى القانون رقم ٩١/ ٢٠٠٥	٩١٢
إجراءات الطعن أمام لجان الطعن	٩٢٥
اختصاص وتشكيل لجان الطعن	٩٢٨

الموضوع	ص
الطعن فى قرار لجنة الطعن أمام المحكمة	٩٣٥
قانون الضريبة علي العقارات المبنية	٩٤٠
المآخذ فى الضرائب	٩٥٩
المستحدث من أحكام النقض فى الضرائب	٩٧٨
الشركات	٩٨٠
إجراءات ربط الضريبة	٩٨٧
لجان الطعن الضريبي	٩٩٠
تقادم الضريبة	٩٩٤
نظر الدعاوى الضريبية أمام المحكمة	٩٩٦
ضريبة المبيعات	٩٩٩
قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١	١٠٠٣
استحقاق الضريبة وتقديرها	١٠٠٧
خصم الضريبة والإعفاء منها	١٠١٣
تعديل أحكام ضريبة المبيعات بالقانون رقم ٩/ ٢٠٠٥	١٠٠٣
المستحدث من أحكام النقض فى ضريبة المبيعات	١٠٢٧
دعاوى الرسوم	١٠٣١
أ- المآخذ فى الرسوم	١٠٣٣
ب - المستحدث من أحكام النقض فى الرسوم	١٠٤٠
أولاً الرسوم القضائية	١٠٤٠
الإعفاء من الرسوم القضائية	١٠٤١
ثانياً أحكام النقض فى رسوم الشهر العقارى	١٠٤٢
التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية	١٠٤٥

الموضوع	ص
ثالثاً الرسوم	١٠٤٥
قانون الرسوم الجمركية	١٠٤٦
أحكام النقض فى الرسوم الجمركية	١٠٥٢
استحقاق دين الجمارك	١٠٥٩
سريان التقادم	١٠٦٣
أحكام المحكمة الدستورية العليا	١٠٦٥
دعاوى الفوائد	١٠٦٧
شروط استحقاق فوائد التأخير	١٠٦٧
أ- المآخذ فى الفوائد	١٠٧٠
ب- المستحدث فى أحكام النقض فى الفوائد	١٠٧٥
الخاتمة	١٠٧٩
المراجع	١٠٨٣
الفهرس	١٠٨٧